مقولة الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير" دراسة تحليلية

د. صالح بن عبد الله بن شديد الصياح(١)

الملخص

يدرس البحث مقولة الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير"، وأقوال العلماء والباحثين في بيان المراد منها، وهل يقصد بها عدم صحة أحاديث هذه العلوم كلها، أو يريد الغالب منها، أو ماذا؟ ومن أهداف البحث: تحرير مراد الإمام أحمد بن حنبل، ومناقشة ادعاء أنه يريد بها معنى من المعاني المسيئة لعلم الحديث، كزعم المستشرقين نفيَ صحة أحاديث هذه العلوم. ومنهج البحث المستخدم هو المنهج التحليلي الاستقرائي. ومن أهم نتائج البحث: أن تفسير الخطيب البغدادي لعبارة الإمام أحمد بأنه قصد الكتب المصنفة في التفسير والمشتهرة آنذاك، هو التفسير الصحيح، وأن الإمام أحمد بن حنبل لم ينفرد بهذا الرأي. وأن كلامه يجب أن يفهم من خلال سياقه العلمي والتاريخي، وأقوال شيوخه. وأن الإمام أحمد بن حنبل، وغيره من علماء الحديث - عالجوا هذه المسألة

(١) أستاذ الحديث بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة المجمعة
حاصل على الماجستير من كلية التربية بجامعة الملك سعود بأطروحة بعنوان: "منهج ابن حجر العسقلاني في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم".
حاصل على الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحة بعنوان: "تحقيق ودراسة لجزء من علل ابن أبي حاتم الرازي".
الإيميل: s.alsayah@mu.edu.sa

العلمية الكبيرة التي نبه عليها الإمام أحمد؛ إما بجمع الأحاديث النبوية المرفوعة في هذه العلوم الثلاث، في مصنفات مستقلة، ككتاب التفسير للإمام أحمد بن حنبل، وإما بوضع كتب وأبواب لها في مصنفاتهم العامة، كما فعل أصحاب الكتب الستة وغيرهم. ومن أهم التوصيات: دراسة عبارات الأئمة بدقة؛ للوصول إلى فهم مقاصدهم على الوجه الصحيح.

الكلمات المفتاحية: أحمد بن حنبل، ثلاثة كتب، ليس لها أصول، المغازي، والملاحم، والتفسير.

Abstract

The research studies Imam Ahmad Bin Hanbal's saying: "Three books have no origins: Al-Maghazi, Al-Malaham, and Al-Tafseer." The study examines the statements of scholars in this regard to determine whether Imam Ahmad's statement meant that none of these books have origins, or if most of them lack origins, or if there is some other interpretation. One of the research aims is to interpret Imam Ahmad Bin Hanbal's intent. The research aims to discuss the claim that his intention was offensive to the science of Hadeeth, like the Orientalists who claimed to deny the authenticity of the hadiths of these sciences. The approach used in the research is the inductive analytical approach. One of the most important results of the research is that the interpretation of Al-Khatib Al-Baghdadi of Imam Ahmad bin Hanbal's quote that he intended to criticize certain books that were classified in Tafseer and known at the time is the correct explanation, and that this opinion was not unique to him. His words must be understood in the light of his scientific and historical context, and the legacy of his teachers. Imam Ahmad bin Hanbal and other Hadeeth scholars addressed this great scientific gap, which Imam Ahmed had called attention to, either by gathering the prophetic hadeeths in these three sciences in separate books like the Book of Tafseer by Imam Ahmad. The other way is by dedicating books and chapters as did the authors of the Six Books and others. One of the most important recommendations is the importance of studying the statements of the Imams precisely to reach a proper understanding of their intentions.

Keywords: Ahmed bin Hanbal, three books, no origins, Al-Mughazi, Al-Malaham, Al-Tafseer.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ(١٠٢)﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

ي﴿ا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أما بعد:

فإن معرفة مقاصد أئمة علماء الحديث من مصطلحاتهم، وإدراك مرادهم من عباراتهم وألفاظهم، من أهم موضوعات علوم الحديث، ومن أجل مباحثها؛ لأن بذلك تعرف الأحكام الدقيقة على الأحاديث، وبيان مقبولها ومردودها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذه هي الغاية من وضع علوم الحديث، والثمرة التي يسعى إليها علماء هذا الفن.

ولتلكم الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فقد أحببت أن أدلي بدلوي في خدمته من خلال دراسة عبارة مهمة من العبارات المشكلة.

موضوع البحث

هو تحديد مقصد ومعنى ودلالة وأثر مقولة الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير".

مشكلة البحث

الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- من أكابر أئمة أهل السنة، ومن كبار علماء الحديث في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، المعتبرة أقوالهم، وقد تكلم بعبارة أشكل على كثير من العلماء معناها، فاختلفوا في بيان مضمونها وآثارها وهدفه منها. وهذه العبارة هي قوله: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير".

- فهل صح عنه أنه قال هذه العبارة، أو لم يثبت عنه؟
- وهل له عبارات أخرى بنفس المضمون والمعنى، أو أنه لا يوجد إلا هذه العبارة؟
- وما مقصوده بهذه العبارة؟ وهل هو نفي صحة أحاديث هذه الأبواب الثلاث جملة وتفصيلا، أو تقليل الصحيح منها، أو تضعيف ما ورد في كتب محددة مخصصة؟
- وما سبب اختلاف العلماء في تفسيرها؟ وما القول الصحيح من هذه الأقوال؟
- هذا ما يرمي البحث إلى بيانه، وكشفه، إن شاء الله تعالى.

حدود البحث

البحث متعلق فقط بمقولة الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير".

أهمية البحث

للبحث أهمية بالغة تظهر في أمور:

١. أنه يتناول عبارة إمام من أعظم أئمة علماء الحديث.
٢. أنه يتناول عبارة مشكلة استُغِلَّت لتضعيف وتكذيب أحاديث المغازي والملاحم والتفسير.
٣. أنه يتناول عبارة ما زالت تستغل للتشكيك في السنة النبوية.

٤. أهمية معرفة طريقة كشف مقاصد الأئمة في عباراتهم العامة والشاملة.

أهداف البحث

١. دراسة مدى صحة صدور هذه العبارة عن الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى.

٢. حصر ألفاظ عبارة الإمام أحمد بن حنبل المختلفة، وبيان الصحيح منها.

٣. جمع أقوال العلماء والباحثين في بيان وتفسير عبارة الإمام أحمد بن حنبل.

٤. بيان المعنى الصحيح لعبارة الإمام أحمد بن حنبل بالأدلة العلمية الموثقة.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري لم أجد مَن أفرد الموضوع بدراسة علمية مستقلة.

منهج وإجراءات البحث

المنهج المتبع في هذا البحث سيكون - بعون الله - المنهج الاستقرائي التحليلي، ويظهر الأول في جمع المادة العلمية وفحصها ودراستها، والثاني في استعمال أساليب النقد العلمي، مع اعتماد الطرق العلمية في توثيق النصوص المنقولة، ونحو ذلك.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، مبحثين، وخاتمة

المقدمة: وتشتمل على: (موضوع البحث، ومشكلة البحث، حدود البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، منهج وإجراءات البحث، وخطة البحث).

المبحث الأول: (تحقيق مقولة الإمام أحمد بن حنبل، وتخريجها، وضبطها)، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: نص العبارة الوارد بالإسناد.
- المطلب الثاني: نص العبارة الوارد بلا إسناد.

المبحث الثاني: (أقوال العلماء في توجيه مقولة الإمام أحمد بن حنبل، وبيان القول الصحيح) وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أقوال العلماء في توجيه مقولة الإمام أحمد بن حنبل.
- المطلب الثاني: بيان القول الصحيح.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المراجع والمصادر.

المبحث الأول

تحقيق مقولة الإمام أحمد بن حنبل، وتخريجها، وضبطها

وفيه مطلبان

- المطلب الأول: نص العبارة الوارد بالإسناد.
- المطلب الثاني: نص العبارة الوارد بلا إسناد.

المطلب الأول: النص الوارد بالإسناد

بعد البحث والتقصي لم أجد مقولة الإمام أحمد مسندة إلا عند ابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال" حيث قال: سمعت محمد بن سعيد الحراني يقول: سمعت عبد الملك الميموني يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ثلاثة كتب ليس لها[1] أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير"[2].

ومن طريق ابن عدي أخرجه:

- الخطيب البغدادي في كتابه: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، قال: أخبرنا أبو سعد الماليني[3].
- وأبو الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القيسراني في كتابه: السماع، قال: أخبرنا إسماعيل بن مسعدة بجرجان، قال: أخبرنا أبو القاسم السهمي[4].

كلاهما: أبو سعد الماليني، وأبو القاسم السهمي، قالا: أخبرنا عبد الله بن عدي الحافظ،

(١) ذكر محققو الكتاب أنه جاء في أحد النسخ: "فيها"، بدلا من "لها".
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ١/ ٢١٢.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ٢/ ١٦٢، رقم: (١٤٩٣).
(٤) كتاب السماع، لابن القيسراني، ص٧٧.

به. ونصه عند ابن القيسراني: "ثلاثة كتب ليس لها أصل: المغازي، والملاحم، والتفسير".

وبنص ابن عدي في الكامل، ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة، فقال: "ومن طريق ابن عدي: سمعت محمد بن سعيد الحراني..." به[1].

وإسناده إلى الإمام أحمد بن حنبل صحيح؛ فرجاله كلهم ثقات أثبات حفاظ أئمة:

١. أما محمد بن سعيد الحراني، فهو: محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم، أبو علي القشيري الرقي الحراني. حدث عن عبد الملك بن عبد الحميد الميمونيّ، وسليمان بن سيف الحراني، ومحمد بن علي بن ميمون العطار، وعبد الحميد بن محمد بن المستام، وغيرهم.

وعنه: ابن عدي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد الدهان، وابن شاهين، وابن المقرئ، وابن جميع، وغيرهم.

قال ابن المقرئ: "الحافظ الشيخ الجليل الفاضل الثقة الأمين"، وكذا وصفه ابن جميع بالحفظ. وقال الدارقطني: "ثقة"، وقال السمعاني: "كان إمامًا فاضلاً حافظًا، مكثرًا من الحديث، صنف كتاب التاريخ للرقيين"، وقال الذهبي: "الإمام الحافظ المفيد، محدث الرقة، ومؤرخها".

قال السمعاني: "مات بعد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة؛ فإنه حدث بكتاب التاريخ في هذه السنة"، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: "توفي الحافظ أبو علي القشيري - فيما أرى - سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة". وجزم بوفاته سنة أربع وثلاثين الحافظ أبو سليمان بن زبر[2].

(١) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ١/ ٣٠٤.

(٢) انظر مصادر ترجمته في: معجم ابن المقرئ، لابن المقرئ، ص٦٨ و٦٩، رقم (١٣٣)، والأنساب، للسمعاني، ٦/ ١٥٣، وسير أعلام النبلاء، ١٥/ ٣٣٥، وتاريخ الإسلام، ٧/ ٦٨٣، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، ٣/ ٤٥.

وقد وهم وأخطأ بعض الأساتذة الفضلاء[١] فظن أن محمد بن سعيد الحراني - راوي مقولة الإمام أحمد بن حنبل- هو محمد بن سعيد بن حماد بن سعد الأنصاري، أبو إسحاق الحراني البزاز، الذي قال فيه النسائي: "لا أدري ما هو؟"[٢]. وليس الأمر كذلك جزماً؛ فإن هذا متقدم، وشيخ ابن عدي متأخر عنه. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (محمد بن سعيد بن حماد بن سعد الأنصاري أبو إسحاق الحراني البزاز، روى عن عتاب بن بشير، ومخلد بن يزيد، ومسكين بن بكير. روى عنه النسائي - فيما ذكره صاحب الكمال، قال المزي: "لم أقف على روايته عنه" - وأبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، وأبو عروبة الحراني. قال النسائي: "لا أدري ما هو؟". وقال أبو عروبة: "مات سنة أربع أو خمس وأربعين ومائتين". قال لي أحمد بن سليمان: "رأيته يجالس أبا قتادة، وهو في حد الشيوخ"). وقد ذكره ابن حبّان في كتابه الثقات، وقال الذهبي: "توفّي سنة أربعٍ وأربعين". وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب: "شيخ، من الحادية عشرة، مات سنة أربع أو خمس وأربعين"[٣].

روى عنه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال بواسطة شيخه أبي عروبة[٤].

كما أن ابن حبان قد أخرج حديثه في صحيحه بواسطة شيخه الحسين بن محمد بن أبي معشر[٥].

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير، ١/ ٢٣، جمع الدكتور: حكمت بشير ياسين، طبعة مكتبة المؤيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام: ١٤١٤هـ.

(٢) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، للنسائي، ص٩٧، رقم (١٧٨).

(٣) انظر مصادر ترجمته في: الثقات، لابن حبان، ٩/ ١٠٢، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ٢٥/ ٢٦٩، وتاريخ الإسلام، للذهبي، ٥/ ١٢٢٧، وتهذيب التهذيب، ٩/ ١٨٧، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٨٠، رقم (٥٩٠٩).

(٤) انظر على سبيل المثال: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ٢/ ٣٧٣، و٤/ ١٥٩،١٩٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: صحيح ابن حبان، لابن حبان، ٦/ ٣٢٣، رقم (٢٥٨٨)، و١٦/ ٤٣٥، رقم (٧٤١٩).

٢. وأما عبد الملك الميموني فهو: عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري الرقي، أبو الحسن الميموني، صاحب أحمد بن حنبل.

روى عن أبيه عبد الحميد، وأحمد بن حنبل، وإسحاق الأزرق، وعبد اللهَّ القعنبي.

وروى عنه: النسائي ووثقه، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو حاتم الرازي.

قال فيه الخلال: (الإمام، في أصحاب أحمد، جليل القدر، كان سنه يوم مات دون المائة، فقيه البدن، كان أحمد يكرمه، ويفعل معه ما لا يفعله مع أحدٍ غيره. قال لي: صحبت أبا عبد اللهَّ على الملازمة من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين، وكنت بعد ذلك أخرج، وأقدم عليه الوقت بعد الوقت، وكان أبو عبد اللهَّ يضرب لي مثل ابن جريج في عطاء من كثرة ما أسأله، ويقول لي: "ما أصنع بأحد ما أصنع بك". وقال الذهبي فيه: "الإمام، العلامة، الحافظ، الفقيه، الميموني، الرقي، تلميذ الإمام أحمد، ومن كبار الأئمة". وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب: "ثقة، فاضل، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وسبعين، وقد قارب المائة"[1].

فظهر من خلال تراجم رجال الإسناد أن رواته ثقات حفاظ أئمة، فهو إسناد صحيح لا شك فيه.

المطلب الثاني: النص الوارد بلا إسناد

تناقل العلماء السابقون مقولة الإمام أحمد بن حنبل بذكر إسنادها ومَن رواها، وكذا نصها، بلفظ متفق عليه بينهم، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية، فذكرها في عدد من كتبه

(١) انظر مصادر ترجمته في: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، ١/ ٢١٣، وتهذيب الكمال، للمزي، ١٨/ ٣٣٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ١٣/ ٨٩، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ٦/ ٤٠٠، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٦٣، رقم (٤١٩٠).

بدون ذكر إسنادها وبألفاظ مختلفة، وعنه اشتهرت، ثم تناقلها العلماء من بعده بكثرة.

ولذا سأقتصر على تتبع نصوص المقولة التي أوردها في كتبه.

وبعد البحث والتقصي وجدت ابن تيمية قد ذكر مقولة الإمام أحمد بن حنبل في أربعة كتب من كتبه، ولم يكن نقله متفقاً تماماً في هذه المواطن الأربعة، وهذه النقول هي:

١. قال الإمام أحمد: "ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي". ويروى: "ليس لها أصل"(١).

٢. قال الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاث علوم لا إسناد لها - وفي لفظ: ليس لها أصل -: التفسير، والمغازي، والملاحم"(٢).

٣. قال الميموني: سمعت أبا عبد الله أحمد يقول: "ثلاث ليس لهن أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير"(٣).

٤. قال الإمام أحمد: "ثلاثة علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير". وفي لفظ: "ليس لها أسانيد"(٤).

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص٢٢، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، ١٣/ ٣٤٦.

(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٧/ ٤٣٥.

(٣) المسودة في أصول الفقه، لابن تيمية، ص١٧٥.

(٤) تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، لابن تيمية، ١/ ٧٦. تنبيه: قال د. عبد الله بن دجين السهلي – محقق كتاب الاستغاثة في الرد على البكري -: "كتاب "تلخيص الاستغاثة" غير "كتاب الرد على البكري"، فالثاني أصل، والأول تلخيص له، فكتاب تلخيص الاستغاثة لابن كثير، والرد على البكري لابن تيمية، فبينهما فرق. وهذا الخطأ أدى لأخطاء علمية أخرى، فنقل بعض الباحثين من تلخيص الاستغاثة، وجعل المرجع الرد على البكري". الاستغاثة في الرد على البكري، ص١٠.

وهنا أربعة تنبيهات على نقل ابن تيمية:

١. اختلاف النقل في كل كتاب من كتبه الأربعة عن الكتاب الآخر.

٢. تصريحه بمصدره، وهو النقل من رواية الميموني، وهو نقل مخالف لنقل الخطيب.

٣. ثلاث مرات يحصر الرواية عن أحمد بروايتين، بينما هنا ذكر خمس روايات.

٤. أنه لم يذكر الرواية الثابتة التي نقلها أئمة الحديث في كتبهم.

المبحث الثاني

أقوال العلماء في توجيه مقولة الإمام أحمد بن حنبل، وبيان القول الصحيح

وفيه مطلبان

المطلب الأول: أقوال العلماء في توجيه مقولة الإمام أحمد بن حنبل

اشتهرت مقولة الإمام أحمد هذه عند العلماء، فتناقلوها في كتبهم، واستدلوا بها على آرائهم، وأول من ذكرها – حسب بحثي – هو ابن عدي في كتابه "الكامل"، ثم شهَّرها شيخ الإسلام ابن تيمية، بالإكثار من ذكرها والاستدلال بها في كتبه، ومن بعده تناقلها العلماء بكثرة.

ولم تكن مقولة الإمام أحمد – قبل تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية لها – محط اختلاف، لكنها بعد ذلك أصبحت عبارة مشكلة، فقد توقف عندها كثيرون، وفهمت بمفهوم مختلف وآراء متنوعة، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى الاستدلال بها في الإساءة لعلم التفسير، فأصبحت ثغرة دامية، جعلت التفسير بالمأثور مجالاً مستباحاً للطعن، والتحريف قديماً وحديثاً، بقصد وبغير قصد.

ويمكن حصر أقوال العلماء والباحثين في مقولة أحمد ومقصودة بها فيما يأتي:

١. أن مقصود أحمد تضعيف جميع ما ورد من أحاديث في التفسير

فقد وظف المستشرقون وتلاميذهم والمتأثرون بهم عبارة أحمد للطعن في الآثار الواردة في التفسير، واتخذوها دليلا على عدم صحتها، بل وعدم صحة أحاديث السنة عموماً[(١)].

(١) وعلى رأس هؤلاء المستشرق إجنتس جولدزيهر، فقد استغل مقولة الإمام أحمد بن حنبل، واستدل بها، انظر كتابه: "مذاهب التفسير الإسلامي"، ص٧٤-٧٥. ويعرف كتابه هذا -أيضاً- باسم: "المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن". قال الأستاذ الذهبي في كتابه: " التفسير والمفسرون"، ١/١١٨ بعد =

=استعراض آراء لهذا المستشرق: "هذا ما حكم به الأستاذ "جولدزيهر" على التفسير بالمأثور في كتابه، وكل ما قاله في هذا الموضوع لا يعدو أن يكون محاولات فاشلة".

- وجاء في موجز دائرة المعارف الإسلامية، ٨/ ٢٣١٥: "وهكذا نجد غير قليل من النقد التفصيلي لرواة التفسير النقلي؛ كما نجد النقد الإجمالي لهذه المرويات؛ فالإمام أحمد بن حنبل، له الكلمة المعروفة: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي"، أي: ليس لها إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل. ويقول ابن تيمية بعد ذكر وضع الحديث والأدلة القاطعة على كذبه: "وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة" كما يقول. والموضوعات في كتب التفسير كثيرة.. وهكذا لم يعتمد النقل التفسيري على أساس من الثقة الوطيدة، كما سمعت من النقاد الأقدمين منذ الدهر الأول. فإذا تساءل النقاد المحدثون عن قيمة الأحاديث الواردة في هذه الكتب الجامعة، ولم يصلوا بعد إلى رأى يعززها كثيرًا كما يقول كارا دى فو، فإن هؤلاء النقاد المحدثين لم يجيؤوا بجديد في هذا على ما ترى؛ إذ إن الاتهام قديم ...وقد كان من وراء ذلك أن تأثرت تلك المنقولات بكل ما في البيئة الإسلامية من متناقل القصص المديني، محمولا إليها من مختلف الأنحاء؛ فقد كان اليهود في ماضيهم الطويل قد شرقوا راحلين من مصر، ومعهم من آثار حياتهم فيها ما معهم، ثم أبعدوا مشرقين إلى بابل في أسرهم. ثم عادوا إلى موطنهم وقد حملوا من أقصى المشرق في بابل، وبعيد المغرب في مصر، ما حملوا؛ وجاء البيئة العربية الإسلامية من كل هذا المزيج ما جاء، إلى جانب ما بعثت إليها الديانات الأخرى التي دخلت تلك الجزيرة، وألقت إلى أهلها ما ألقت من خبر أو قصص ديني، وكل أولئك قد ترد على آذان قارئي القرآن ومتفهميه، قبلما خرجوا إلى ما حول جزيرتهم شرقًا وغربًا فاتحين، ثم ملأ آذانهم حين خالطوا أصحاب تلك البلاد التي نزلوها وعاشوا بها، وإن كان الَّذي اشتهر من ذلك هو اليهودي؛ لكثرة أهله، وظهور أمرهم، فدعيت تلك التزيدات التي اتصلت بمرويات التفسير النقلي باسم "الإسرائيليات".

- وجاء في كتاب "مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم، ص٢٨١: "جولدتسيهر (Ignaz Goldziher) هو الذي حاول في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي التشكيك في صحة المصادر التاريخية الإسلامية قائلا بأن معظم الروايات (الأحاديث) إن لم يكن جميعها، برزت في حيز الوجود في القرن الثاني (أو الثالث) الهجري إثر نشوء خلافات سياسية وعقدية وقانونية بين المسلمين، فجاءت كل فرقة منهم بروايات مفتريات تؤيد آراءهم ومواقفهم الخاصة، فلا يمكن الاعتماد عليها. وقد أخطأ جولدتسيهر في نظريته هذه من عدة نواح، الرئيسة منها أنه تجاهل اهتمام المحدِّثين الشديد بنقد الحديث سندا ومتنا. وفي الواقع قام بفحص فرضيته مستشرق شهير في الربع الأول من القرن العشرين، وهو هوروفيتس (J. Horovitz) الذي كتب سلسة من رسائل علمية معمقة أثبت فيها أن جمع الأحاديث وتدوينها بدأ بدقة في الربع الثاني من القرن الأول الهجري. فلم تلق نظرية جولدتسيهر قبولاً من قبل عامة المستشرقين".

وقد نقل قولهم ورد عليهم الأستاذ الذهبي، فقال: (وقد نُقِل عن الإمام أحمد أنه قال: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي" ومراده من قوله هذا - كما نُقِل عن المحققين من أتباعه - أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، لا كما استظهره الأستاذ أحمد أمين[1] حيث يقول: "وظاهر هذه الجملة أن الأحاديث التي وردت في التفسير لا أصل لها، وليست بصحيحة، والظاهر - كما قال بعضهم - أنه يريد الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ في التفسير. أما الأحاديث المنقولة عن الصحابة فلا وجه لإنكارها، وقد اعترف هو نفسه ببعضها"، وحيث يقول: "إن بعض العلماء أنكر هذا الباب بتاتاً، أعني أنه أنكر صحة ورود ما يروونه من هذا الباب، فقد روى عن الإمام أحمد أنه قال: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي"، نعم.. ليس الأمر كما استظهره صاحب "ضحى الإسلام" و"فجر الإسلام"؛ لأنه مما لا شك فيه أن النبي ﷺ صحَّت عنه أحاديث في التفسير. والإمام أحمد نفسه معترف بها، فكيف يُعقل أن الإمام أحمد يريد من عبارته السابقة نفى الصحة عن جميع الأحاديث المرفوعة إلى النبي في التفسير؟ - وظني أن الأستاذ أراد بالبعض المذكور، المحققين من أصحاب الإمام أحمد، غاية الأمر أنه حمل كلامهم على غير ما أردوا، فوقع في هذا الخطأ، والعجب أنه نقل عن "الإتقان" في هامش "فجر الإسلام" (صفحة ٢٤٥) ما استظهرناه من كلام المحققين من أتباع الإمام أحمد.

واعترف في "فجر الإسلام" (صفحة ٢٤٥) ، و"ضحى الإسلام" (الجزء الثاني صفحة ١٣٨) بأنه قد صح عن رسول الله ﷺ تفسيرات لبعض ما أشكل من القرآن، وإن كان قد اضطرب في كلامه، فجعل ما ورد من التفسير عن رسول الله ﷺ بالغاً حد الكثرة، حيث قال في "فجر الإسلام" (صفحة ٢٤٥): "وهذا النوع كثير: وردت منه أبواب في كتب الصحاح

(١) التفسير والمفسرون، للدكتور محمد السيد حسين الذهبي، ١/ ٣٧-٣٨.

الستة، وزاد فيه القُصَّاص والوُضَّاع كثيراً"، ثم عاد في "ضحى الإسلام" (جزء ٢ صفحة ١٣٨)، فجعل ما ورد عن الرسول من التفسير بالغاً حد القِلَّة حيث قال: "وما روي عن الرسول ﷺ في ذلك قليل، حتى روي عن عائشة أنها قالت: لم يكن النبي ﷺ يفسِّر شيئاً من القرآن إلا آيات تُعَد، علَّمهنَّ إياه جبريل"، وفاته أن الحديث مطعون فيه، فذكره دليلاً عن مُدَّعاه، ولم يُعقِّب عليه، مع أنه أحال على الطبري في نقل الحديث، والطبري وضَّح عِلَّته، وتأوَّله على فرض الصحة كما سنوضح ذلك فيما بعد إن شاء الله، تعالى)[1].

وفيما ذكر كفاية في الرد على هذا القول، فلاشك أنه قول باطل، مصدره وأساسه من أعداء الإسلام الراغبين في تشكيك أهل الإسلام في دينهم.

٢. أن مقصوده كتبٌ ومصادرُ محددة معينة

ذكر هذا الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، في باب

(١) قال الأستاذ محمد طاهر بن حكيم غلام رسول في كتابه "السنة في مواجهة الأباطيل"، ص٥٨: "من المؤسف حقًا أنْ ينخدع ببحوث المستشرقين -وخاصة جولدتسيهر- فريق من الكُتَّاب المسلمين المعاصرين الذين تتلمذوا على المستشرقين، وهو هجوم لا يبدو واضحًا كما بدت آراء المستشرقين من قبل، بل مقنعًا بستار العلم والبحث والتحقيق العلمي. وكان من أشهر الكُتَّاب الذين سلكوا هذا المسلك الأستاذ أحمد أمين في كتابيه "فجر الإسلام" و "ضُحاه" حين تعرض للكتابة عن الحديث وتدوينه، فمزج السم بالدسم، وخلط الحق بالباطل، وهو في الحقيقة ردَّد ما كتبه جولدتسيهر إلاَّ أنه كان لبقًا، وأشد تحرزًا، حيث إنه بث السموم في أسلوب هادئ، وحاول أنْ يصل إلى غايته من غير أنْ يثير ثائرة الجمهور عليه. وأفرد الأستاذ في كتابه "فجر الإسلام" فصلاً خاصًا بالحديث حاول فيه أنْ يؤرِّخَ السُنَّةَ وتدوينها، فبيَّن معنى السُنَّة وقيمتها التشريعية، ثم ذكر أنَّ السُنَّة لم تُدَوَّنْ في عهد الرسول ﷺ بل كان بعض الصحابة يكتبون لأنفسهم فقط. ثم تعرض للوضع في الحديث، واستظهر أنَّ الكذب على النبي ﷺ بدأ في وقت...". وقال في الأستاذ أحمد أمين: "كاتب وأديب معروف، خِرِّيج القضاء الشرعي وعميد كلية الآداب سابقًا ومؤلف "فجر الإسلام" و"ضُحَاهُ" و"ظُهْرهُ ". إلاَّ أنه كان من دهائه ولباقته يَدُسُّ السُمَّ في الدسم في كتاباته ضد الإسلام والسُنَّة النبوية مسايرة لأهواء سادته المستشرقين المغرضين الحاقدين على الإسلام والمسلمين".

"ما ينبغي أن يصدف عن الاشتغال به في الانتقاء"، قال في أوله: (ينبغي للمنتخب أن يقصد تخير الأسانيد العالية والطرق الواضحة والأحاديث الصحيحة والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في الترهات من تتبع الأباطيل والموضوعات وتطلب الغرائب والمنكرات).

ثم ساق عدداً من أقوال الأئمة، وذكر قول الإمام أحمد بن حنبل المذكور في المبحث الأول، ثم ذكر تفسيره له وساق أدلته؛ ولأهمية كلامه، ولكونه أول من فسر مقصد الإمام أحمد بن حنبل أسوقه كلامه بتمامه، مع حذف أسانيده التي ذكرها، فقد قال: (...أحمد بن حنبل، يقول: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير". وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به: كتبٌ مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها.

فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة، اتصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية، وطرق واضحة جلية. وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي، ومقاتل بن سليمان. سئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: "من أوله إلى آخره كذب، فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا". وعن مالك أنه: "بلغه أن مقاتل بن سليمان، جاءه إنسان، فقال له: إن إنساناً سألني: ما لون كلب أصحاب الكهف؟ فلم أدر ما أقول له؟، قال: فقال له مقاتل: ألا قلت: هو أبقع، فلو قلت لم تجد أحداً يرد عليك". وقال نعيم بن حماد: "أول ما ظهر من مقاتل الكذب هذا، قال للرجل: أما لو قلت أصفر أو كذا أو كذا مَن كان يرد عليك؟").

ثم قال الخطيب البغدادي: (ولا أعلم في التفسير كتاباً مصنفاً سلم من علة فيه، أو عري من مطعن عليه. وأما المغازي فمن المشتهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها محمد بن

إسحاق المطلبي، ومحمد بن عمر الواقدي؛ فأما ابن إسحاق فقد تقدمت منا الحكاية عنه أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم، ويضمنها كتبه، وروي عنه أيضاً أنه كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي، ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار؛ ليلحقها بها.

قال ابن أبي عمرو الشيباني: "سمعت أبي يقول: رأيت محمد بن إسحاق يعطي الشعراء الأحاديث يقولون عليها الشعر". وأما الواقدي فسوء ثناء المحدثين عليه مستفيض، وكلام أئمتهم فيه طويل عريض، قال الشافعي: "كتب الواقدي كذب". وليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره. فما روي من هذه الأشياء عمن اشتهر تصنيفه، وعرف بجمعه وتأليفه، هذا حكمه، فكيف بما يورده القصاص في مجالسهم ويستميلون به قلوب العوام من زخارفهم؟ إن النقل لمثل تلك العجائب من المنكرات، وذهاب الوقت في الشغل بأمثالها من أخسر التجارات)[1].

وهكذا نجد أن الخطيب البغدادي أيّد تفسيره لمقولة الإمام أحمد بن حنبل بأدلة ظاهرة متماسكة من قول الإمام أحمد بن حنبل نفسه، ومن قول شيخه الشافعي، ومن أقوال مشائخ شيوخه، وغيرهم، كما أن ظاهر النص وصريحه مع تفسير الخطيب.

وقد تتابع المحدثون على نقل كلام الخطيب البغدادي هذا تأييداً وقبولاً له، ولم يعارضه أو يناقشه أحد فيه إلى عصر شيخ الإسلام ابن تيمية الذي ذكر تفسيراً آخر لمقولة الإمام أحمد بن حنبل، لكن دون أن يتعرض، أو ينقد تفسير الخطيب البغدادي.

وممن تابع الخطيب البغدادي

- ابن الملقن، فقد قال في كتابه "التوضيح لشرح الجامع الصحيح": (قال الإمام أحمد: "ثلاثة كتب ليس لها أصل: المغازي، والملاحم، والتفسير". وهو كما قال الخطيب: محمول

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ٢/ ١٥٩ - ١٦٤.

على وجه أن المراد به كتب مخصوصة غير معتمد عليها)[١].

- والسخاوي في كتابه "المقاصد الحسنة" حيث قال: (وإذ انتهى ما أوردناه مما استحضرناه فيلتحق بذلك ما اشتهر من لقاء بعض الأئمة ونحوهم ببعض، وكذا تصانيف تضاف لأناس، وقبور لأقوام ذوي جلالة، مع بطلان ذلك كله، وأناس يذكرون بين كثير من العوام بالعلم إما مطلقاً أو في خصوص علم معين، وربما تساهل في ذلك من لا معرفة له بذلك العلم تقليداً، أو استصحب ما كان متصفاً به، ثم زال بالترك أو تشاغل بما انسلخ به عن الوصف الأول، وهو في جميع هذا كثير لا ينحصر، فمن الأول: قول ابن تيمية: "ما اشتهر من أن الشافعي وأحمد اجتمعا بشيبان الراعي وسألاه، فباطل باتفاق أهل المعرفة"... ومن الثاني: قول الميموني: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاث كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير، قال الخطيب في جامعه: "وهذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها؛ لعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها")[٢].
- والسيوطي في كتابه "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" حيث قال: (قال أحمد: "ثلاث كتب ليس لها أصول: الملاحم، والمغازي، والتفسير". قال الخطيب في الجامع: "هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها؛ لعدم عدالة ناقليها، وزيادة القصاص فيها". قلت: ومنه كتب صحيحة ونسخ معتبرة، بينت حالها في آخر كتاب الإتقان في علوم القرآن، وسطرتها كلها في التفسير المسند)[٣].

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، ٣٢/ ٢٧٣.
(٢) المقاصد الحسنة، للسخاوي، ص٧٤٥-٧٤٦.
(٣) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي، ص٢٢٥.

- والشوكاني في كتابه "الفوائد المجموعة"[١]، قال: (وقد حمل هذا على الأكثر، لا على الكل)[٢].

وسيأتي الكلام على مدى صحة هذا الرأي في المبحث الثالث، إن شاء الله تعالى.

٣. **أن مقصود الإمام أحمد: أن غالب أحاديث التفسير مرسلة ومنقطعة، وليس لها إسناد صحيح متصل**

ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أول من وجدته قد ذكره، وبسببه انتشر هذا القول بين من أتى بعده من العلماء، وبعد البحث والتقصي وجدت أن ابن تيمية قد تعرض لذكر مقولة الإمام أحمد بن حنبل وتفسيرها في أربعة مواضع من كتبه، هي:

١. الموضع الأول: قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: (قال الإمام أحمد: "ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي". ويروى "ليس لها أصل"، أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، ومن بعدهم: كيحيى بن سعيد الأموي، والوليد بن مسلم، والواقدي، ونحوهم، في المغازي)[٣].

٢. الموضع الثاني: قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكذلك -أيضاً- في كتب التفسير أشياء منقولة عن النبي ﷺ يعلم أهل العلم بالحديث أنها كذب، مثل: حديث فضائل سور القرآن الذي يذكره الثعلبي، والواحدي في أول كل سورة، وكذلك الزمخشري في آخر كل سورة. ويعلمون أن أصح ما روي عن النبي ﷺ في فضائل السور أحاديث سورة الإخلاص؛ ولهذا رواها أهل الصحيح، فأفرد الحفاظ لها مصنفات كالحافظ أبي

(١) الفوائد المجموعة، للشوكاني، ص٣١٥.
(٢) الفوائد المجموعة، للشوكاني، ص٣١٦.
(٣) مقدمة في أصول التفسير، ص٢٢، ومجموع الفتاوى ، لابن تيمية، ١٣/ ٣٤٦.

محمد الخلال وغيره، ويعلمون أن الأحاديث المأثورة في فضل فاتحة الكتاب، وآية الكرسي، وخواتيم البقرة، والمعوذتين، أحاديث صحيحة، فلهم فرقان يفرقون به بين الصدق والكذب.

وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل ليس بمسند؛ ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاث علوم لا إسناد لها -وفي لفظ: "ليس لها أصل"-: التفسير، والمغازي، والملاحم" يعني: أن أحاديثها مرسلة. والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله، فهذا موقوف، وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً.

وإذا جاء المرسل من وجهين: كل من الراويين أخذ العلم عن شيوخ الآخر، فهذا مما يدل على صدقه، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب، كان هذا مما يعلم أنه صدق)[١].

٣. الموضع الثالث: قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: (قال الميموني: سمعت أبا عبد الله أحمد يقول: "ثلاث ليس لهن أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير". قلت: معناه أن الغالب أنه ليس لها إسناد صحيح متصل)[٢].

٤. الموضع الرابع: قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: (قال الإمام أحمد: "ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير". وفي لفظ: "ليس لها أسانيد". ومعنى ذلك: أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهوراً عند أهل الفن، وقد تعددت طرقه فهذا مما يرجع إليه أهل العلم، بخلاف غيره)[٣].

(١) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٧/ ٤٣٥.
(٢) المسودة في أصول الفقه، لابن تيمية، ص١٧٥.
(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، لابن تيمية، ١/ ٧٦.

خلاصة تفسير ابن تيمية لمقولة الإمام أحمد بن حنبل

- أنها ليس لها إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل(١).
- أنها أحاديث مرسلة(٢).
- أن الغالب أنه ليس لها إسناد صحيح متصل(٣).
- أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة(٤).

وهنا يؤخذ من فهم ابن تيمية

١. أن المقصود من كلام أحمد: الحكم على الغالب من أحاديث هذه العلوم، وليس كل أحاديثها.

٢. أن المشكلة في هذا الغالب من أحاديثها أنها مرسلة ومنقطعة، وليس لها إسناد صحيح متصل.

٣. ليست المشكلة في كونها من روايات الكذابين أو الضعفاء والمتروكين، وإنما في عدم اتصال السند؛ لوجود الانقطاع، وكونها مرسلة.

٤. أن أقوال الصحابة والتابعين المنسوبة لهم – الموقوفة والمقطوعة – ليست داخلة في كلام أحمد، وإنما المقصود الأحاديث النبوية المرفوعة.

وسبق في المبحث الأول أن في نقل ابن تيمية أربعة تنبيهات

١. اختلاف النقل في كل كتاب من كتبه الأربعة عن الكتاب الآخر.

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص٢٢، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، ١٣/ ٣٤٦.
(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٧/ ٤٣٥.
(٣) المسودة في أصول الفقه، لابن تيمية، ص١٧٥.
(٤) تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بالرد على البكري، لابن تيمية، ١/ ٧٦.

٢. تصريحه بمصدره، وهو النقل من رواية الميموني، وهو نقل مخالف لنقل الخطيب.

٣. ثلاث مرات يحصر الرواية عن أحمد بروايتين، بينما هنا ذكر خمس روايات.

٤. أنه لم يذكر الرواية الثابتة التي نقلها أئمة الحديث في كتبهم.

ويؤخذ على تفسير ابن تيمية أمور:

١. اضطراب نقله لمقولة أحمد كما سبق.

٢. أن نقله لرواية الميموني الوحيدة هو نقل مخالف لجميع المصادر المسندة التي نقلتها، وهذ -والله أعلم- مرده أنه اعتمد على ذاكرته وحافظته.

٣. أن مقولة أحمد لا تحتمل تفسير ابن تيمية، ولا تتوافق معه؛ فمقولة أحمد – على تفسير ابن تيمية- يلزم منها تضعيف كل أحاديث التفسير المرفوعة؛ لأن النفي في كلام أحمد نفي صريح وشامل وعام، لكن ابن تيمية فسره بالغالب منها، وليس كلها، وهذا يخالف نص كلام أحمد، ولا يوجد دليل على هذا التخصيص أو التفسير.

٤. أنه يلزم منها -أيضاً- نفي صحة ما ورد عن الصحابة في التفسير؛ لأن عبارة الإمام أحمد -كما نقلها ابن تيمية- شاملة وعامة لم تستثنها، ولم تخصصها بالأحاديث المرفوعة؛ لأنها نفت صحة العلوم من أساسها.

٥. أن لفظ عبارة أحمد الصحيحة هي: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير". فنص على أنها كتب، وقال: "ليس لها أصول"، ولم يقل: "ليس لها أصل"، فبين العبارتين فرق في المعنى عند المحدثين، ففي الأولى يقصدون الكتب غالباً، وفي الثانية يقصدون الصحة والثبوت.

وقد تبع ابن تيمية على هذا التفسير عدد من العلماء ممن عاصره، أو جاء بعده، منهم

- ابن مفلح في كتابه "أصول الفقه".[١]
- والزركشي، إلا أنه استدرك موضحاً أنه قد صح الكثير، فقد قال: (قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ثلاث كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير". قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة. وإلا فقد صح من ذلك كثير).[٢]
- والسيوطي، إلا أنه استدرك على الزركشي موضحاً أنه لم يصح الكثير، فقد قال - بعد نقل كلام الزركشي -: (قلت: الذي صح من ذلك قليل جدا، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة، وسأسردها كلها آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى)[٣].
- والقاسمي، ووضح مع ذلك أنه قد صح الكثير، فقد قال: (وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه، فهذا موجود كثير، ولله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي" وذلك لأن الغالب عليها المراسيل).[٤]

٤. أنه قصد أن أحاديث هذه العلوم الثلاثة هي أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وهذا أشار إليه الحافظ ابن حجر، فقد قال في لسان الميزان: (قال الإمام أحمد: "ثلاثة كتب ليس لها أصول، وهي: المغازي، والتفسير، والملاحم". قلت: ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ إذ كانت العمدة في المغازي على مثل: الواقدي، وفي التفسير على مثل: مقاتل والكلبي، وفي الملاحم: على الإسرائيليات. وأما

(١) أصول الفقه، لابن مفلح، ١/ ٣٢١.
(٢) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٢/ ١٥٦.
(٣) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ٤/ ٢٠٨.
(٤) محاسن التأويل، للقاسمي، ١/ ١٧.

الفضائل، فلا يحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية، بل وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله، وأعلى مرتبتهما عنها)[1].

فالحافظ ابن حجر هنا يرى:

١. أن غالب أحاديث التفسير ضعيفة أو موضوعة.

٢. وأن السبب هو العمدة في التفسير على مثل: مقاتل، والكلبي.

٣. وأن أحاديث الفضائل قد فات الإمام أحمد ذكرها معهم، وحقها أن تذكر.

والفرق بين كلام الحافظ ابن حجر هذا، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه الأحاديث: أن كلام الحافظ ابن حجر حكمٌ عليها بالضعف أو الوضع، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية وصفٌ بكونها مرسلة أو غير متصلة، فهو وصف لحالها، وليس حكما عليها، فيكون فيها ما يُقبَل بشروط، كما قد نص على ذلك هو نفسه.

ويظهر أن الحافظ ابن حجر استقى رأيه هذا من قول الخطيب البغدادي، ومن قول شيخ الإسلام ابن تيمية معًا؛ فقوله: إنها ضعيفة وموضوعة، وأن السبب من أمثال: مقاتل والكلبي، مأخوذٌ من قول الخطيب البغدادي، لكن الخطيب أطلقها على كتب تفسير معينة، وليس على أحاديث التفسير عموماً، وقوله: إن المقصود هو أحاديث التفسير، وليست كتب تفسير معينة هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية.

٥. أنه قصد أحاديث فضائل السور الموضوعة، والتحذير من المدخول عليها

قال الدكتور أكرم بن ضياء العمري: (وقد أودعت كتب التفسير أحاديث فضائل السور الموضوعة كالواحدي والثعلبي والزمخشري؛ فمنهم من ذكرها بأسانيد كالثعلبي

(١) لسان الميزان، لابن حجر، ١/ ٢٠٧.

والواحدي والثعلبي، ومنهم من لم يسندها كالزمخشري، وهذا خطا أفحش، وبسبب ما وضع في فضائل السور قال الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والتفسير، والملاحم").

ثم قال: (وكلام الإمام أحمد ينبغي ألا يؤخذ على إطلاقه، فالمغازي والتفسير لهما أصول معتبرة، وإنما قصد التحذير من المدخول عليهما. وقد فهم الخطيب قول أحمد على أنه قصد كتباً بعينها، أشهرها كتابان للكلبي ومقاتل بن سليمان. وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي: "من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه". وحمل كثير من أهل العلم كلام الإمام أحمد على أنه ما صح في التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح، وقد ثبتت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي)[1].

وقوله إن سبب ورود مقولة الإمام أحمد هو ما وضع في فضائل السور، ليس هناك ما يدعمه من العبارة نفسها، ولم يقدم دليلاً من خارج يقيدها، وقد لاحظ الدكتور أن عبارة الإمام أحمد مصادمة للواقع العلمي لعلم المغازي والتفسير، فالمغازي والتفسير لهما أصول معتبرة.

ويشكل على ما ذكره أن هذا الشرط مطلوب في جميع العلوم والفنون، وليس فقط في هذه الثلاثة، فلماذا خصصها الإمام أحمد دون غيرها؟

المطلب الثاني: بيان القول الصحيح

بعد استعراض الأقوال والآراء في تفسير مقولة الإمام أحمد بن حنبل، وتوجيهها، وبيان ما في كل قول من مآخذ، نخلص إلى أن الأقوال السابقة – ما عدا الأول والثاني –

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة. د. أكرم بن ضياء العمري، ص٤٠.

ترجع إلى قول الخطيب البغدادي، أو قول ابن تيمية، وأن قول الخطيب البغدادي هو أقوى الأقوال وأصحها، وسبق أن ذكرنا أن قوله هذا ليس عليه مآخذ، ولم ينتقده أحد، ولم يثر أي إشكالية علمية بخلاف بقية الأقوال.

كما أنه أيّد تفسيره لمقولة الإمام أحمد بن حنبل بأدلة ظاهرة متماسكة من أقوال الإمام أحمد بن حنبل نفسه، ومن قول شيخه الشافعي، ومن أقوال مشائخ شيوخه، وغيرهم، كما أن ظاهر النص وصريحه مع تفسير الخطيب البغدادي.

صحيح أن ابن تيمية فسر مقولة الإمام أحمد بن حنبل بحقيقة علمية يرى صحتها، وهي أن أكثر المرويات في هذه العلوم ليست متصلة بأسانيد صحيحة مرفوعة، وأن الخطيب فسر مقولة الإمام أحمد بن حنبل بحقيقة تاريخية، لكن تفسير الخطيب هو ما قصده الإمام أحمد بن حنبل.

كما أن تصنيف أحمد لكتابه "التفسير" يدل دلالة واضحة على صحة قول الخطيب؛ ولذا قام الإمام أحمد بن حنبل بمعالجة هذه المشكلة العلمية، ولو كان يرى أن علم التفسير ليس له أصول، لما قام بتصنيف كتاب "التفسير"[1]؛ إذ لا فائدة ترجى حينئذ من التصنيف، ولا منفعة.

وبناء على ما ذكره الخطيب البغدادي، يكون الإمام أحمد بن حنبل قد انتقد – بعبارته هذه – مناهج مصنفي كتب التفسير، وطرقهم، وأنهم لم يعتنوا بالأساليب والطرق الصحيحة في تصنيف كتب التفسير، وذلك مثلاً بأن لا تذكر الأحاديث في كتب التفسير وأن يتم تجريدها منها، أو يقتصر فقط على مجرد رأي وقول المفسر أو شيوخه في الآية، أو أن تكون أسانيدها غير نظيفة، وإنما عن الكذابين والمتهمين والمتروكين وأشباههم، أو أن تكون

(١) انظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، ١/ ٨، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص٢٦١.

بأقاويل القصاص ونحوهم، أو أن يكون مصنفوها من غير أهل العلم المعتبرين، ونحو ذلك من العيوب.

فهذه عيوب منهجية وقع فيه أكثر المصنفين أصحاب كتب التفسير المشتهرة آنذاك، وقد عاب الإمام أحمد بن حنبل على الفقهاء ذات الأمر، وهو عدم اعتنائهم بالأحاديث النبوية، وكان يسميهم أهل الرأي، ويقدح فيهم، ويذمهم كثيراً لهذا السبب، كما يفعل سائر أئمة الحديث، فقصد الإمام أحمد بن حنبل أن الكتب المصنفة في التفسير التي اطلع عليها والمنتشرة في زمانه، لم تؤسس على الأحاديث النبوية تأسيسا كاملاً، فهي لم تكن على أصول علمية مقبولة؛ لأن المصنفين لم يذكروا فيها شيئاً ذا بال من الأحاديث النبوية التفسيرية الكثيرة، وهذا واضح في هذه التفاسير، ليس فقط تفاسير الضعفاء، بل هو موجود في تفاسير الثقات، وتفاسير بعض أئمة الحديث.

لقد انتقد الإمام أحمد المنهج العلمي للمتخصصين في هذه العلوم الثلاث مما كان في زمانه وقبل زمانه، ولم يكن الإمام أحمد وحيداً أو شاذاً في هذا النقد؛ فقد سبقه أئمة كبار، وبعضهم شيوخ لأحمد، كما بينه الخطيب البغدادي، فالإمام أحمد لم ينفرد بهذا الرأي، بل تبع بهذا أقوال شيوخه، فهي مصدر رأيه وقوله، إضافة إلى استقرائه، ولذا يجب أن يفهم كلامه من خلال سياقه العلمي والتاريخي.

كما أنه ليس هناك أحد من النقاد الذين أتوا فيما بعد قال كما قال الإمام أحمد، باعتبار أن هذه ثغرة علمية في حقبة تاريخية ماضية، عالجها علماء الحديث؛ فالإمام أحمد نفسه ومن جاء بعده من المصنفين من علماء الحديث، قاموا بسد هذه الثغرة العلمية الكبيرة بجمعهم الأحاديث النبوية المرفوعة في هذه العلوم الثلاثة، إما في مصنفات مستقلة، أو في كتبهم العامة بتخصيص حِيِّز لها فيها.

لكن يبقى تصنيف أحمد لكتابه "التفسير" أكبر وأقوى دليل على صحة قول الخطيب، فأول من ذكر أن للإمام أحمد بن حنبل كتاب "التفسير" هو أحمد بن جعفر بن محمد أبو الحسين بن المنادي، نقل عنه ذلك الخطيب البغدادي، وابن أبي يعلى الحنبلي.

أما الخطيب فقد قال في ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل: (قال ابن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه؛ لأنه سمع المسند، وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير، وهو مائة ألف وعشرون ألفاً، سمع منها ثمانين ألفاً، والباقي وجادة، وسمع الناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وحديث شعبة، والمقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى، وجوابات القرآن، والمناسك الكبير، والصغير، وغير ذلك من التصانيف، وحديث الشيوخ)(١).

وأما ابن أبي يعلى الحنبلي فقد نقل ذلك عنه في موضعين في كتابه "طبقات الحنابلة":

١. الموضع الأول: وهو يشرح قول الإمام الشافعي: "أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة".

قال ابن أبي يعلى: (وأما الخصلة الرابعة – وهي قوله: "إمام في القرآن" – فهو واضح البيان، لائح البرهان، قال أبو الحسين بن المنادي: صنف أحمد في القرآن التفسير، وهو مائة ألف وعشرون ألفاً، يعني حديثاً، والناسخ والمنسوخ، والمقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى، وجواب القرآن، وغير ذلك)(٢).

٢. الموضع الثاني: في ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل، حيث قال ابن أبي يعلى: "قرأت في كتاب أبي الحسين بن المنادي، وذُكِر عبد الله وصالح، فقال: كان صالح قليل الكتاب

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ١١/ ١٣.
(٢) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، ١/ ٨.

عن أبيه، فأما عبد الله، فلم يكن في الدنيا أحد روى عن أبيه أكثر منه...)[1]. بمثل نص الخطيب البغدادي تماماً.

ويظهر أن ابن المنادي ذكر هذا في موضعين من كتابه، وهما اللذان نقلهما عنه ابن أبي يعلى، كما يظهر من اختلاف سياقهما: أحدهما في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل، والثاني في ترجمة ابنه عبد الله.

هذا ما ذكره ابن المنادي، وتتابع على ذكره بعده الحنابلة والمؤرخون والمترجمون للإمام أحمد بن حنبل.

وبناء عليه يكون الإمام أحمد بن حنبل قد صحح وأسس أصول الرواية لعلم التفسير، وسد هذه الثغرة العلمية الكبيرة، والله الموفق.

(١) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، ١/ ١٨٣.

الخاتمة

وفي الختام أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره – تعالى – على ما أنعم به عليّ من إتمام هذا البحث الذي كان من أظهر نتائجه:

١. عناية المحدثين الكبيرة بكل ما من شأنه التأثير في سلامة العلوم الإسلامية، وتتجلى هذه العناية في دراسة الإمام أحمد بن حنبل للإنتاج العلمي في زمانه وما قبله، وتقويمه ونقده على أسس المنهج العلمي الصحيح؛ ولذا أطلق عبارته هذه التي هي مجال البحث.

٢. لم تصل إلينا عبارة الإمام أحمد بن حنبل مسندة إلا من رواية تلميذه الميموني.

٣. أن التفسير الصحيح لعبارة الإمام أحمد بن حنبل، هو ما قاله الخطيب البغدادي، من أنه قصد بنقده الكتبَ المشتهرة آنذاك المصنفة في التفسير، والمغازي، والملاحم.

٤. أن الإمام أحمد لم ينفرد بهذا الحكم، بل تبع فيه أقوال شيوخه، وأن كلامه يجب أن يفهم من خلال سياقه العلمي والتاريخي.

٥. أن الإمام أحمد بن حنبل، ومن جاء بعده من علماء الحديث، قاموا بسد هذه الثغرة العلمية الكبيرة، بجمع الأحاديث النبوية الصحيحة المرفوعة في هذه العلوم الثلاثة؛ إما في مصنفات مستقلة، كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في كتاب "التفسير"، وإما بتخصيص حَيِّز لها في مصنفاتهم العامة، كما فعل أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

٦. أول من ذكر أن للإمام أحمد بن حنبل كتاب "التفسير" هو أحمد بن جعفر بن محمد أبو الحسين بن المنادي، كما نقل عنه الخطيب البغدادي، وابن أبي يعلى الحنبلي.

ومن أهم توصيات البحث: دراسة عبارات أئمة الجرح والتعديل بدقة؛ للوصول إلى فهم مقاصدهم على الوجه الصحيح.

المراجع والمصادر

أصول الفقه- ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ) -حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان-الناشر: مكتبة العبيكان-الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

الإتقان في علوم القرآن- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) -ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) -حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

الاستغاثة في الرد على البكري- شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (المتوفى: ٧٢٨ هـ) دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي-أصله رسالة ماجستير - قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود-الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

الأعلام- الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)-الناشر: دار العلم للملايين- الطبعة: الخامسة عشر- أيار / مايو ٢٠٠٢م.

الأنساب- السمعاني عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) -المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

بحوث في تاريخ السنة المشرفة- أكرم بن ضياء العمري- الناشر: بساط – بيروت- الطبعة: الرابعة.

البرهان في علوم القرآن- الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ) -المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م- الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام - الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ) - المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف - الناشر: دار الغرب الإسلامي- الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

تاريخ بغداد وذيوله- الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ) وعدد من العلماء ألفوا الذيول -الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا-الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

تذكرة الحفاظ- الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ) -الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) - النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (المتوفى: ٣٠٣هـ) -المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني- الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

التفسير والمفسرون- الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ) - الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة

تقريب التهذيب- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى:

٨٥٢هـ) -المحقق: محمد عوامة-الناشر: دار الرشيد – سوريا-الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

تلخيص كتاب الاستغاثة "المعروف بالرد على البكري"، لشيخ الإسلام ابن تيمية- تحقيق: أبوعبد الرحمن محمد على عجال- طبعة مكتبة الغرباء الأثرية - السعودية- المدينة المنورة - الطبعة الأولى - عام ١٤٢٦هـ.

تهذيب التهذيب- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ) -الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند-الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال- المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي (المتوفى: ٧٤٢هـ) -المحقق: د. بشار عواد معروف-الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) -المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث-الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا-الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م.

الثقات- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) -طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية-تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية-الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند-الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن

أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ) - المحقق: د. محمود الطحان-الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

ذيل طبقات الحنابلة- ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) -المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض-الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

السنة في مواجهة الأباطيل- محمد طاهر بن حكيم غلام رسول-الناشر: دعوة الحق (سلسلة شهرية تصدر مع مطلع كل شهر عربي - السَنَة الثانية: ١٤٠٢ هـ ربيع الأول العدد (١٢) [مطبوعات رابطة العالم الإسلامي].

سير أعلام النبلاء- الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ) -المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة-الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

طبقات الحنابلة- أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) -المحقق: محمد حامد الفقي-الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة- الشوكاني محمد بن علي بن محمد (المتوفى: ١٢٥٠هـ) -المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الكامل في ضعفاء الرجال- أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) -تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض-شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة- الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

كتاب السماع – ابن القيسراني أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (المتوفى: ٥٠٧هـ) –المحقق: أبو الوفا المراغي–الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة / مصر.

لسان الميزان– ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (المتوفى: ٨٥٢هـ) – المحقق: عبد الفتاح أبو غدة– الناشر: دار البشائر الإسلامية– الطبعة: الأولى ٢٠٠٢م

مجموع الفتاوى– ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) – المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم– الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية–عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

محاسن التأويل– القاسمي محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (المتوفى: ١٣٣٢هـ) – المحقق: محمد باسل عيون السود–الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

مذاهب التفسير الإسلامي "للمستشرق جولدزيهر" ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، القاهرة مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير – جمع الدكتور: حكمت بشير ياسين – طبعة مكتبة المؤيد المملكة العربية السعودية، الرياض – الطبعة الأولى – عام: ١٤١٤هـ

مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم– الأستاذ الدكتور محمد مهر علي (المتوفى: ١٤٢٨هـ) –الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

المسودة في أصول الفقه– آل تيمية الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، والأب عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية

(٧٢٨هـ)]- المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد- الناشر: دار الكتاب العربي.

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة- السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٩٠٢هـ) - المحقق: محمد عثمان الخشت- الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

مقدمة في أصول التفسير- ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) -الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان- الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.

مناقب الإمام أحمد- أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) - المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي-الناشر: دار هجر-الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية- ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي (المتوفى: ٧٢٨هـ) -المحقق: محمد رشاد سالم-الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

موجز دائرة المعارف الإسلامية- تحرير: م.ت. هوتسما، ت. و. أرنولد، ر. باسيت، ر. هارتمان الأجزاء (أ) إلى (ع): إعداد وتحرير/ إبراهيم زكي خورشيد، وأحمد الشنتناوي، وعبد الحميد يونس الأجزاء من (ع) إلى (ي): ترجمة / نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية- المراجعة والإشراف العلمي: أ.د. حسن حبشي، وأ.د.عبد الرحمن عبد الله الشيخ، وأ.د.محمد عناني-الناشر: مركز الشارقة للإبداع الفكري- الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.